

طارئة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا".

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٢١٢/٨٤ - الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٢/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٩٢ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ تمتع الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي بالسيادة الدائمة على مواردها الطبيعية،

وإذ تسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تؤكد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ والقرارات الأخرى التي تؤكد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩^(١٣)، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧،

وإذ تدرك الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية السلبية والخطيرة للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري،

وإذ تأخذ في اعتبارها كذلك أن عدم كفاية الموارد الاقتصادية والمالية لرواندا تستدعي تقديم المساعدة من المجتمع الدولي كي يتسنى تنفيذ اتفاق أروشا للسلام،

وإذ تلاحظ التدفق الأخير الواسع النطاق من اللاجئين من بوروندي إلى رواندا،

١ - تطلب إلى جميع الأطراف بذل قصارى جهودها لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق أروشا للسلام وأهداف المصالحة الوطنية، مما يهيئ الأحوال المؤدية إلى الإنعاش الاجتماعي الاقتصادي في رواندا؛

٢ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لما قدمته من مساعدات إنسانية طارئة لرواندا منذ بداية الأعمال العدائية؛

٣ - ترحب بالنداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل رواندا^(١٤)، الذي وجهته إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة في نيسان/أبريل ١٩٩٣ لصالح المشردين في رواندا؛

٤ - تحث جميع الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على مضاعفة المساعدات الاقتصادية والمالية والمادية والتقنية لصالح رواندا من أجل تشجيع عملية الإنعاش والتنمية المستدامة، خاصة عن طريق النهوض باقتصادها، وإعادة بناء وإصلاح مختلف الهياكل الأساسية التي دمرتها الحرب؛

٥ - تدعو جميع الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم مساعدات كافية لرواندا لتوطين المشردين وإعادة توطين اللاجئين، وتسريح الجنود وإعادة إدماج الجنود المسرحين في الحياة المدنية، وإزالة الألغام، وإكمال عملية إقامة الديمقراطية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعم، بكل مساعدة ممكنة، توطيد السلام في رواندا وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "تقديم مساعدة

وإذ ترحب بعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد، ولا سيما التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، بما في ذلك مرفقاته والمحضر المتفق عليه، وذلك من جانب حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣^(١١٤).

وإذ يساورها شديد القلق لظروف الاقتصاد والعمالة الصعبة التي تواجه الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض المحتلة.

وإذ تدرك ضرورة إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة وفي الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني،

وإذ تعلم أن التنمية يصعب تحقيقها في ظروف الاحتلال وتتوافر لها أفضل الفرص في ظروف السلم والاستقرار.

وإذ تلاحظ في ضوء التطورات الأخيرة، ضخامة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته.

وإذ تدرك أيضا ضرورة الملحة إلى تقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الأولويات الفلسطينية.

وإذ تحيط علما بانعقاد حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وذلك في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

وإذ تؤكد الحاجة إلى المشاركة الكاملة للأمم المتحدة في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية وفي تقديم مساعدة واسعة النطاق إلى الشعب الفلسطيني.

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في واشنطن العاصمة، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١١٦).

وإذ ترحب بعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد، ولا سيما التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، بما في ذلك مرفقاته والمحضر المتفق عليه، وذلك من جانب حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في واشنطن العاصمة، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣^(١١٤).

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والجولان السوري^(١١٥).

٢ - تعيد تأكيد أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مستوطنات غير شرعية وتشكل عقبة تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - تدرك الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري؛

٤ - تؤكد من جديد أيضا حق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري غير القابل للتصرف في مواردهما الطبيعية وسائر موارد هما الاقتصادية، وتعتبر أي انتهاك لذلك الحق غير قانوني؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٢١٣/٤٨ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،